

## البحرين (الفئة 2)

البحرين بلد مقصد للرجال والنساء الذين تم الاتجار بهم وإخضاعهم بشكل محدد للعمل القسري والدعارة القسرية. ويتوجه رجال ونساء من الهند وباكستان ونيبال وسريلانكا وبنغلادش وإندونيسيا وتايلاند والفلبين وإثيوبيا وإريتريا طواعية إلى البحرين للعمل كخدم في المنازل أو كعمال غير مهرة في قطاعي البناء والخدمات. لكن البعض منهم يواجه ظروف العمل القسري بعد الوصول إلى البحرين، التي تترجم عن ممارسات مثل الاحتجاز غير المشروع لجوازات السفر، وفرض القيود على التنقل، وتغيير عقود العمل، وعدم دفع الأجر، والتهديد، والاعتداء البدني أو الجنسي. وقد وجدت دراسة أجرتها هيئة تنظيم سوق العمل التابعة لحكومة البحرين أن 65 بالمائة من العمال الوافدين لم يطلغوا على عقود عملهم، وأن 89 بالمائة لم يكونوا على علم بشروط توظيفهم لدى وصولهم إلى البحرين. وتشترط الكثير من وكالات توظيف العمالة في البحرين وفي الدول المصدرة للعمالة أن يدفع العمال رسوم توظيف باهظة، وهو الأمر الذي يجعل العمال معرضين جدًا لخطر لظروف العمل القسري لدى وصولهم إلى البحرين. وقد وجدت دراسة أجرتها هيئة تنظيم سوق العمل أيضًا أن 70 بالمائة من العمال الوافدين افترضوا نقودًا أو باعوا ممتلكات في أوطنهم لكي يتمكنوا من تأمين الحصول على عمل في البحرين. ويفرض بعض أرباب العمل البحرينيين على العمال، بصورة غير مشروعة، دفع رسوم باهظة للبقاء في البحرين والعمل لدى طرف ثالث [طرف عمل غير الأصلي] (تحت مسمى "تأشيرة حرمة"). وتشير تقديرات الهيئة إلى أن حوالي 10 بالمائة من العمال الوافدين موجودون في البحرين باستخدام "تأشيرة حرمة" غير مشروعة، وهو أمر يمكن أن يساهم في عبودية الدين، في حين قدرت غرفة تجارة وصناعة البحرين نسبة هؤلاء العمال بـ 25 بالمائة. ويتم الاتجار بنساء من تايلاند والفلبين والمغرب والأردن وسوريا ولبنان وروسيا والصين وفيتنام ودول أوروبا الشرقية وإجبارهن على ممارسة الدعارة القسرية في البحرين.

ولا تمثل حكومة البحرين امتناعاً تاماً للحد الأدنى من المعايير الخاصة بالقضاء على الاتجار بالأشخاص؛ لكنها تبذل جهوداً مهمة لتحقيق ذلك. وقد أبلغت الحكومة عن ثاني وثالث ملاحقة قضائية بموجب قانونها الخاص بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وواصلت تعريف الضحايا المحتملين بحقوقهم. لكن الحكومة لم تظهر ما يدل على إحرازها تقدماً في توفير خدمات الحماية للضحايا أو محاكمة مرتكبي جرائم متصلة بالاتجار بالأشخاص بغرض العمل القسري، وهو الشكل الأكثر شيوعاً للاتجار بالأشخاص في البحرين.

**توصيات للبحرين:** مواصلة تطبيق قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2008؛ وتحقيق زيادة ملحوظة في عمليات التحقيق والملاحقة القضائية في جرائم الاتجار بالأشخاص، خاصة تلك التي تنتهي على العمل القسري، وإدانة ومعاقبة مرتكبيها؛ التحقيق بنشاط وفعالية في جميع المعلومات الموثوقة التي ترد حول الاتجار بالأشخاص عبر الخط الساخن الخاص بمكافحة الاتجار؛ دراسة إمكانية استخدام التدريب الذي تقدمه وزارة الداخلية حول التعرف على الضحايا كأساس يرتكز عليه في وضع وتطبيق إجراءات رسمية للتعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص بين المجموعات الأكثر عرضة لخطره مثل خدم المنازل اللاتي يلذن بالفرار من سوء المعاملة على أيدي أرباب أعمالهن والنساء اللاتي يتم إجبارهن على ممارسة الدعارة؛ وتحويل الضحايا الذين تم التعرف عليهم إلى خدمات الحماية؛ وتوسيع المأوى الذي تديره الحكومة، والتتأكد من عدم قيامه بتقييد حركة ضحايا الاتجار ومن أن العاملين فيه مؤهلين ويتحدثون لغات العمال الأجانب؛ ضمان عدم معاقبة ضحايا الاتجار بالأشخاص على أعمال تم ارتكابها كنتيجة مباشرة للاتجار بهم كالهجرة غير المشروعة أو ممارسة الدعارة؛ ضم وزارة العمل إلى اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ دراسة مسألة تعين مقرر أو منسق وطني مختص بمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ التأكد من تقديم

حمایات ملائمة للعاملين كخدم في المنازل تطابق الحمايات التي يوفرها القانون لغيرهم من العمال الأجانب؛ تقديم دعم مسبق لإعلان ميثاق ملزم تصدره منظمة العمل الدولية لحماية حقوق خدم المنازل.

### الملاحة القضائية

حققت حكومة البحرين بعض التقدم خلال العام في مجال بذل الجهود لتفعيل القوانين المناهضة للاتجار بالأشخاص. ويحظر قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2008 جميع أشكال الاتجار بالأشخاص ويفرض عقوبات بالسجن لمدد تتراوح ما بين 3 سنوات إلى 15 سنة، وهي عقوبة صارمة بما فيه الكفاية ومتاسبة مع تلك المنصوص عليها لجرائم خطيرة أخرى، كالاغتصاب. وقد أبلغت حكومة البحرين خلال الفترة التي يغطيها التقرير عن ملاحقتين قضائيتين جديدين وعن تحقيق جديد بموجب قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وقد تحورت هذه القضايا الثلاث حول الاتجار بأشخاص لغرض الاستغلال الجنسي التجاري. وقد شملت إحدى الملاحقات القضائية موظفًا بحرينيًّا يعمل في وزارة الداخلية وسيدة تايلاندية إتهما بالاتجار بنساء آسيويات للعمل في الدعاارة. وقد شملت الحالة الثانية تورط شخصًا بحرينيًّا وأخر روسيًّا إتهما بالاتجار بنساء روسيات. وعلاوة على ذلك، حُكم على مواطنين بحرينيين بالسجن مدى الحياة، وقد صدر الحكم على الأول في نيسان/أبريل 2009 لقتله خادمه الإندونيسية وعلى الثاني في تشرين الأول/أكتوبر من نفس العام لقتله خادمته الإثيوبية؛ وقد أفادت الحكومة بأن هذه القضايا تضمنت عناصر اتجار بالأشخاص. ولم تقم الحكومة بملحقة أي رب عمل أو صاحب وكالة توظيف جنائيًّا بسبب إخضاع عمال وافدين، بما في ذلك خدم المنازل، للعمل القسري.

وهناك بعض المؤشرات على احتمال ضلوع بعض المسؤولين الحكوميين في الاتجار بالأشخاص. وبيؤكد العمال وبعض المنظمات غير الحكومية أن مسؤولين بحرينيين يمنعون братьев братьев ضالعين، بصفتهم عمال أجانب بأعداد تفوق ما يمكنهم توظيفه بشكل معقول، وأن بعض المسؤولين ضالعين، بصفتهم الشخصية، في ترتيبات "التأشيرة الحرة" ويقومون باحتجاز جوازات سفر وأجور الموظفين. وقد قدمت الأكاديمية الملكية للشرطة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تعليمات محددة لعناصرها الجدد حول كيفية التعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص. وعلاوة على ذلك، شارك 29 ضابطًا تابعين لأجهزة تطبيق القانون في دورة مدتها 3 أيام نظمتها المنظمة الدولية للهجرة حول عمليات التحقيق المرتبطة بقضايا الاتجار بالأشخاص، وهذه واحدة من عدة برامج مناهضة للاتجار بالأشخاص نظمتها المنظمة الدولية للهجرة بالاشتراك مع حكومة البحرين. وقد قامت حكومة البحرين في أوائل عام 2010 بجعل مكتب النائب العام في المنامة مركزاً لجميع الملاحقات القضائية المرتبطة بجرائم الاتجار بالأشخاص.

### الحماية

لم تتحقق حكومة البحرين خلال العام الماضي أي تقدم ملحوظ في تحسين خدمات الحماية المتاحة لضحايا الاتجار بالأشخاص. وظللت الحكومة تقfer إلى إجراءات رسمية للتعرف على ضحايا الاتجار من بين أفراد المجموعات الضعيفة المعرضة لخطر الاتجار بها، كخدم المنازل الأجانب الذين تركوا أصحاب العمل أو النساء اللاتي قبض عليهن بسبب ممارستهن للدعاارة. ونتيجة لذلك، من الممكن أن يكون قد تم اتهام ضحايا الاتجار بالأشخاص المحتملين بانتهاك قوانين العمل أو الهجرة، ومن ثم تم اعتقالهم وترحيلهم من دون توفير حماية ملائمة لهم. وغالباً ما اتهم معظم العمال الذين تمكنا من الهرب من أرباب عملهم المتعسفين بأنهم "عاملة هاربة"، وحكم عليهم بالسجن لمدة أسبوعين قبل ترحيلهم. ولا تضمن الحكومة حصول الضحايا على خدمات الحماية الأساسية، باستثناء عدد ضئيل جداً من الضحايا الذين تم إحالتهم إلى المأوى الرئيسي التابع للحكومة.

وقد قام مأوى "دار الأمان" الذي يحتوي على 120 سريراً وتموله الحكومة وتديره منظمة غير حكومية بتوفير المأوى لعدد قليل من ضحايا الاتجار بالأشخاص. أما غالبية الضحايا فقد استمروا في طلب الملاجأ في سفاراتهم أو في ملأاً جمعية حماية العمال الوافدين. ولا يعلن ملأاً دار الأمان عن قبوله ضحايا الاتجار بالأشخاص، كما أن عدداً كبيراً من ضباط الشرطة لا يعرفون عن إجراءات إحالة ضحايا العمل القسري والاتجار بالأشخاص للمأوى. وأفادت منظمة غير حكومية دولية بأن الملاجأ قد فرض قيوداً على تحرك الضحايا، بالإضافة إلى عدم توفر الموظفين المؤهلين فيه، كما لم يوفر الملاجأ أو الإقامة على المدى الطويل للضحايا. ويترعرع الضحايا غير البحرينيين لتقييد شديد في عملية الدخول؛ لكن اللجنة الحكومية الوزارية المشتركة لمكافحة الاتجار بالأشخاص أشارت في كانون الثاني/يناير 2010 إلى أنها أصدرت توجيهات إلى الشرطة والنواية العامة بإحالة أي عاملة تعرضت لسوء معاملة إلى المأوى، بغض النظر عن وجود دلائل تثبت سوء المعاملة. ولا توجد ملائج لضحايا الاتجار بالأشخاص أو العمال الفارين أو الذين تمت إساءة معاملتهم من الذكور. وقد تمت إحالة ضحايا الاتجار بالأشخاص الثلاث اللاتي تعرفت عليهن الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى دار الأمان حيث تلقين الخدمات القانونية والطبية والنفسية. وشجعت حكومة البحرين ضحايا الاتجار على المشاركة في التحقيق مع المتاحرين بهم وملحقتهم قضائياً، لكن العمال المحبطين لم يقوموا عادة برفع دعاوى في المحاكم ضد أصحاب العمل بسبب الخوف أو الجهل بالقانون، أو لعدم الثقة بالنظام القضائي، أو لعدم القدرة على تحمل نفقات المحامي، أو لعدم توفر خدمة الترجمة الفورية/الترجمة، أو لخشية فقدان تصاريح إقامتهم خلال الإجراءات القانونية، أو تجنباً لمزيد من سوء المعاملة على يد رب العمل. ولا توفر الحكومة بدائل قانونية لترحيل العمال الأجانب إلى بلدان يواجهون فيها العقاب أو المنشقة. وقد قامت وزارة الداخلية بتخصيص خط ساخناً مجانياً في كانون الثاني/يناير 2010 لتلقى شكوى ضحايا الاتجار بالأشخاص، لكن المنظمات غير الحكومية أفادت أن الإعلان عن الخط الساخن لم يتم نشره على نطاق واسع.

## الحلولة دون وقوع الاتجار بالأشخاص

حققت الحكومة تقدماً ضئيلاً خلال الفترة التي يغطيها التقرير في مجال الحيلولة دون وقوع الاتجار بالأشخاص. وفي حين تعهدت وزارة الداخلية البحرينية بإنهاء نظام الكفالة، إلا أن العمل الأجانب ما زالوا مرتبطين بكفيل بحريني. وقد طبقت الحكومة إصلاحات في آب/أغسطس 2009 جعلت هيئة تنظيم سوق العمل الكيان الرئيسي المسؤول عن منح تصاريح العمل للعمال الأجانب، وتوسعة حرية التنقل من عمل لآخر بالنسبة للعمالة الوافدة، في ظروف معينة. لكن هذه الإصلاحات لا تشمل حوالي 70,000 شخص يعملون في الخدمة المنازلية، وهي المجموعة الأكثر تعرضاً لخطر الاتجار بها. وقد أدى إصلاح آخر قامت به هيئة تنظيم سوق العمل بالحد من عدد العمال الأجانب الذين يمكن للشركات الصغيرة أن تكتفهم، وهو إصلاح قال

وقد رأس وكيل وزارة الخارجية لجنة وزارية مشتركة تنسق السياسات الموضعية لغرض مكافحة الاتجار بالأشخاص. وتحتاج هذه اللجنة عادة بمعدل مرة كل شهرين، وتضم في عضويتها وزارات حكومية ومنظمات غير حكومية والاتحاد النسائي البحريني. إلا أن وزارة العمل، التي تعالج أمر معظم الشكاوى العمالية، غير ممثلة حالياً في هذه اللجنة.